

## التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين

(\*) الأستاذة : رحمة شعبان نويل

### المقدمة ، ، ،

إن التأويل ما جاء إلا اعتراضاً على الفهم الظاهر للدليل النقلى، والاعتراض على ذلك من جهتين الإسناد والمتن .

ويعترض على الإسناد بما يلي: الاعتراض بجهالة القائل، وبخطئته، وبحدثه، وبخطئ الناقل والاعتراض على النقل بكونه مصنوعاً.

ويعترض على المتن بما يلي: الاعتراض باختلاف الرواية، وبالضرورة، وبالشدوذ، وبالمعارضة، وبعدم الدلالة على الحكم. وبمشاركة المعترض للمستدل في رأيه، وبمخالفة دليل المستدل مذهبه، وبالتأويل<sup>(1)</sup>.

ووسائل التأويل قسمت إلى ثلاثة أقسام:

- وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي:

ويشمل: الحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف.

- وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب:

ويشمل: التقديم والتأخير، والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول.

- وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق:

ويشمل: الحمل على المعنى، وحمل الفروع على الأصول<sup>(2)</sup>.

وكان التأويل بالحذف والتقدير من أكثر الوسائل استخداماً عند نحاة البصرة في ردهم على

الكوفيين ولذا اخترته مجالاً للبحث وأسميته (التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين).

لقد كان الخلاف النحوي بين المدرستين الكوفية والبصرية سبباً في الإكثار من التأويل بسبب

اختلاف منهجها في النظر إلى النصوص، ذلك أن أهم ما يميز المدرسة الكوفية عن المدرسة البصرية

اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، في حين كانت المدرسة

البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء

الذين سلمت فصاحتهم من شوائب الحضر وهم سكان نجد والحجاز وتهامه: لذا لجأ نحاة كل

(\*) عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية - كلية الآداب زليتن - الجامعة الأسمرية الإسلامية

1. يُنظر: الإعراب في جدل الإعراب، الأنباري، تقديم سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1، دمشق، 1957م، ص5346.

2. يُنظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، كلية التربية، ص291.

## التأويل بالحدف والتقدير عند النحاة البصريين

مدرسة إلى تأويل النصوص التي يحتجُّ بها نحاة المدرسة الأخرى، وصرّفها إلى ما يجعلها ملائمة لأصولهم بما يدحض استشهدا الطرف الآخر بها، وكان التأويل بالحدف والتقدير من أكثر تلك الوسائل استخداماً، ولكن ذلك لا يعني أن التأويل ظهر نتيجة للخلاف النحوي، وإنما يعد الخلاف أحد عوامل الاتساع فيه، ويعد المعنى سبباً آخر من الأسباب التي دعت النحاة إلى التأويل ذلك أن كثيراً من النصوص لا يمكن أن تحمل على ظاهرها لأن ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع ومن هنا تكمن مشكلة البحث حيث يتم عرض بعض الآيات والأحاديث والنصوص الشعرية وتبيين كيفية تأويل نحاة البصرة لها باستخدامهم الحذف والتقدير كوسيلة من وسائل التأويل .

### أهمية موضوع البحث :

1/ ظاهرة التأويل من الظواهر التي واكبت الدرس النحوي منذ ظهوره إلى يومنا هذا ، ولقد اعتمد عليها النحاة كثيراً . وخاصة البصريين - في تبرير قواعدهم التي جاءت مخالفة لبعض نصوص اللغة، إذ من المعلوم أن النحاة بعد جمعهم اللغة واستقراءهم لها، وضعوا قواعدهم على الأكثر والأقضى في الاستعمال، ولم يعتمدوا على النصوص القليلة المخالفة للاستعمال العام، ولكنهم مع ذلك لم يهملوا هذه النصوص، بل أولوها بما يتفق مع القواعد، وغرضهم من هذا أن تكون قواعدهم موافقة لجميع نصوص اللغة ، وكان التأويل بالحدف والتقدير من أكثر الوسائل استخداماً عند نحاة البصرة في ردهم على الكوفيين .

2/ التأويل في البيئة النحوية يُعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين شواهد اللغة وقواعد النحو، ونجد هنا عاملاً مساعداً يمهّد الطريق للتأويل وهو "التقدير" الذي يتميز به الدرس النحوي فقد أحدث التأويل بتقدير العامل "مثلاً" تخريجات كثيرة للقواعد النحوية وخلافات متنوعة، فانقسام النحو إلى مدرستين بصرية وكوفية يشير إلى اختلاف منهجهما، فالبصريون لتمييزهم بالمنهج العقلي وضعوا قواعد يحتكمون إليها ولم يدخروا وسعاً في تطويع ما خرج عن أحكامهم لمنطق القاعدة متكلفين في هذا السبيل وسائل التأويل، أما الكوفيون فإنهم يمثلون الاتجاه الظاهري إذ يحتكمون إلى السماع ويقفون عند حدود المروي، ويقبلون كل ما هو مسموع لا يتأولونه، وهذا اضطرهم بطبيعة الحال إلى أن يضعوا قاعدة لكل شاهد، فتضخمت القواعد النحوية، وتعددت الشواهد، وهكذا تنشأ عناصر الصعوبة والتعقيد في مجال النحو العربي.

3/ التأويل بالحدف والتقدير عند البصريين يعد أساساً مهماً قامت عليه المدرسة البصرية بخاصة عند تبرير موقفهم أمام ظاهر النصوص والشواهد التي تتصادم مع القواعد التي توصلوا إليها بطريق الاستنباط، كما أن التأويل بالحدف عندهم يعد من الأصول التي اعتمدوا عليها في رفض ظاهر النص الذي لا ينسجم مع القواعد التي توصلوا إليها بعد استقراء النصوص.

4/ كثرة اختلاف النحويين في الإعراب وتعدّد المعاني الناتجة عن تلك الاختلافات وتنوعها، يرجع إلى احتفاظ النحويين لأنفسهم بحريّة الرأى وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحَجْرَ على الآراء، ولا تقديس رأى الفرد، مهما علت منزلته، وهذا يعنى أنّ اختلاف النحويين في إعراب آية ما، أو حديث شريف، أو بيت شعر ينعكس على اختلاف في فهم معانيها واكتشافها ومن ثم إدراكها، ممّا يستوجب توفّر القدرة اللغويّة لدى المعرب في هذا الحقل من علوم اللغة.

وتبدو أهمية هذا البحث من خلال ما تقدم في أنه يُظهر منهجَ البصريين في التأويل بدراسة قائمة على الاستقراء والاستنباط، بعيدة عن التعصب والهوى أو التأثر بالمقولات النظرية .

#### أما أهداف البحث فتتمثل فيما يلي:

1/ تعريف القارئ بكيفية دفاع البصريين عن آرائهم وردهم على الكوفيين بعدة وسائل من بينها التأويل بالحذف.

2/ تعريف القارئ أن التأويل له عدة وسائل ويعد الحذف والتقدير من أكثرها استخداما.

3/ إثبات أن استخدام نحاة البصرة للحذف والتقدير كوسيلة من وسائل التأويل كان في القرآن والأحاديث والشعر، وفي الشعر يحتل النصيب الأوفر.

وبعد المقدمة تم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث .

المبحث الأول : التأويل بالحذف والتقدير في القرآن الكريم.

المبحث الثاني : التأويل بالحذف والتقدير في الحديث الشريف.

المبحث الثالث : التأويل بالحذف والتقدير في كلام العرب.

وبعد هذه المباحث ينتهي البحث بخاتمة فيها تلخيص لمعالم البحث، مع وضع فهرس للمصادر والمراجع.

#### أما منهجية البحث فتتلخص فيما يلي :

- توضيح معنى التأويل لغة واصطلاحاً وكذلك معنى الحذف لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين التقدير والاضمار والاستتار .

- جمع المسائل التي اختلف فيها نحاة الكوفة والبصرة وذكر رأى الكوفيين أولاً ثم رأى البصريين.

- جمع المسائل التي استشهد فيها الكوفيون بالآيات القرآنية وتأويل البصريين لهذه الآيات بالحذف والتقدير.

- جمع المسائل التي استشهد فيها الكوفيون بالأحاديث الشريفة وتأويل البصريين لها بالحذف والتقدير، وكان الاعتماد في المبحث على كتب المتأخرين نظراً لعدم استشهاد القدامى من النحاة بالحديث .

## التأويل بالحدف والتقدير عند النحاة البصريين

- جمع بعض المسائل التي استشهد فيها الكوفيون بالأبيات الشعرية والأمثال وتأويل البصريين لها بالحدف والتقدير.
- جعل الهوامش في أسفل كل صفحة من صفحات البحث بطريقة متجددة.
- ذكر بيانات المصدر أو المرجع كاملة في الهامش عند ذكره لأول مرة ، والاقتصار على اسمه عند التكرار.
- تخريج الآيات والأحاديث الواردة في البحث.
- تخريج الشواهد الشعرية الواردة في البحث.
- التعرض لتوضيح بعد الكلمات الغامضة في الهامش.

### تمهيد

#### تعريف التأويل :

تدور كلمة التأويل في اللغة حول تفسير مآل الشئ وبيان عاقبته التي يصير إليها ، ففي اللغة: "أولّ الكلام تأويلاً، وتأوله: دبره وقدره وفسره"<sup>(1)</sup>، وهو مأخوذ من الأول وهو الرجوع يُقال: أول الحكم إلى أهله: أي أرجعه وردّه إليهم<sup>(2)</sup>.

أما عند النحاة فلا نكاد نجد تعريفاً دقيقاً لمفهوم التأويل عندهم . إذا ما استثنينا نصاً يتيمماً لأبي حيان . نقله لنا السيوطي في كتابه الاقتراح يوضح فيه وظيفة التأويل ، حيث قال: "إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"<sup>(3)</sup> في حين أن الأنباري لم يتعرض لتعريف التأويل واكتفى بالتمثيل له فقال: "مثل أن يقول الكوفي الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرٌ ❖❖❖ دُو الطُّولِ وَدُو العُرْضِ<sup>(4)</sup>

فترك صرف(عامر)، وهو منصرف فدل على جوازه، فيقول له البصري: إنما لم يصرفه لأنه ذهب به على القبيلة"<sup>(5)</sup>.

1. القاموس المحيط، الفيروزآبادي ، دار الجيل، بيروت، 3/ 341، (آل).

2. يُنظر: لسان العرب، ابن منظور ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3(1993) 1/264، (أول).

3. المزهري، السيوطي ، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 3/258.

الجادة: قواعد النحو.

4. البيت لذي الإصبع العدواني، وهو في: ديوانه، 48، وبلا نسبة في: لسان العرب، (عرب)، 9/118، (عمر)، 9/396، الأصول في

النحو، ابن السراج، 3/438، الإنصاف، الأنباري، 2/64، شرح المفصل، ابن يعيش، 1/189.

الشاهد فيه قوله: "عامر" حيث منع عامر من الصرف فجاء به مرفوعاً من غير تنوين للضرورة الشعرية، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

5. الإغراب في جدل الإعراب، الأنباري، ص49.

واستخدام النحاة للتأويل يمتد امتداداً مباشراً من مدلوله اللغوي فهم لا يلجأون إليه إلا عند مخالفة اللفظ، أو مخالفة التركيب لظاهر المعنى أو الأصل النحوي<sup>(1)</sup>.

ويعرف بعض الباحثين التأويل بأنه: "صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"<sup>(2)</sup>، ويعرفه بعضهم بقوله: "هو رد ما جاء من الظواهر اللغوية مخالفاً لظاهر ما عليه القواعد بوسيلة من الوسائل ليتواءم تقديراً مع القاعدة"<sup>(3)</sup>، ويعرفه بعضهم الآخر أن معنى التأويل هو "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر"<sup>(4)</sup>.

### الحذف والتقدير

#### معنى الحذف لغة واصطلاحاً :

الحذف في اللغة: هو الإسقاط، ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه<sup>(5)</sup>.

وفي اصطلاح النحويين: هو "إسقاط حرف، أو كلمة، أو حركة، من كلمة بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بذلك"<sup>(6)</sup>.

- وهو أسلوب من أساليب التأويل النحوي يحاول به النحاة البصريون إعادة صياغة التراكيب اللغوية حتى تصبح خاضعة للقواعد التي وضعوها، وذلك من أجل إيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل التركيب، ومن أجل تأدية التركيب المعنى الذي صيغ لأجله<sup>(7)</sup>، ويرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء أثره الإعرابي، فإذا ما تغير هذا الحكم سُمي بالالتباس<sup>(8)</sup>.

- ويرى بعضهم الآخر أن إسقاط العامل وإبقاء أثره الإعرابي في اللفظ يطلق عليه "الإضمار"، ويعرف أيضاً بأنه إسقاط الشيء لفظاً وإبقاؤه معنىً، ويعرف أيضاً بأنه زيادة بغير تغيير الوضع<sup>(9)</sup> بخلاف الحذف فإنه لا يشترط فيه ذلك، وقيل الحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنىً، والإضمار إسقاطه لفظاً لا معنىً<sup>(10)</sup> وقد استغنى كثير من النحاة عن هذه التفرقة، وأطلقوا الحذف على إسقاط بعض الصيغ التي في النص سواء بقي الأثر الإعرابي للصيغة المحذوفة أم لا<sup>(11)</sup>.

1. يُنظر: ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، 2/334.

2. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص262.

3. ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، 2/368.

4. أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط4(1989م)ص157.

5. يُنظر: الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين، لبنان، ط1(1956م)مادة (حذف)، 4/1341.

6. المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فؤال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1(1413هـ/1992م)، 1/451.

7. يُنظر: ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، 2/346.

8. يُنظر: الأصول في النحو، ابن السراج، مؤسسة الرسالة، ط4(1999م)، 2/255.

9. يُنظر: التعريفات، الجرجاني، ص46، الكليات، الكفوي، ص135.

10. يُنظر: الكليات، الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2(1998م)، ص384.

11. يُنظر: ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، 2/346 في الهامش.

## التأويل بالحدف والتقدير عند النحاة البصريين

- والتقدير يستعمل غالباً عند النحاة في الحذف، فالاصطلاح جارٍ بإطلاق أحدهما مكان الآخر ويقال: هو عبارة عن حذف الشيء في اللفظ وإبقائه في المعنى، فالحدف والتقدير يستلزم كل منهما الآخر، فإذا كان الحذف إسقاط عنصر ما من القول، فإن التقدير هو إعادة العنصر إليه<sup>(1)</sup> فالحدف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير- في مجاله الرئيس - ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة البصريين ، وبهذا المفهوم يضم الحذف و التقدير ما يعرف بالتعليق وهو: توقيف عمل أفعال القلوب عن نصب المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر نظراً لتقدم الناسخ على معموليه والفصل بينهما بما له حق الصدارة<sup>(2)</sup>، فإنه في تصور النحاة البصريين ليس إلا حذف الحركة الإعرابية لفظاً من آخر المعمول، وبهذا المفهوم أيضاً يمكن أن يدل هذا الاصطلاح على ما يشمل الإضمار والاستتار، إذ أن في كل منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي<sup>(3)</sup>.  
فالحدف والتقدير والإضمار والاستتار والتعليق كلمات تحمل معنى واحداً عند الإطلاق، وأكثر ما يستعمل لهذا المعنى هو الحذف والتقدير، وقد عالج نحاة البصرة هذا الأسلوب من أساليب التأويل في إطارين:

أولهما: صناعي<sup>(4)</sup>، وذلك بإسقاط جزء أساسي من أجزاء الجملة يجب تقديره، وذلك على حد تعبير ابن هشام بقوله: "الحدف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل"<sup>(5)</sup>.

ثانيهما: معنوي<sup>(6)</sup>، فلا يقدر نحاة البصرة إلا عندما يكون المعنى في حاجة ماسة إلى تقدير المحذوف وإن كانت عناصر التركيب في الظاهر كاملة، وإلا فالإكتفاء بالموجود في التركيب قد يؤدي إلى إضاعة المعنى والإخلال به وفساده، وهذا ما نبه إليه ابن مالك عندما قال: "حق المحذوف المقدر ثبوته، أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"<sup>(7)</sup>.

1. يُنظر: المصدر السابق.

2. يُنظر: المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة بابتي، 363/1.

3. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 283.

4. يُنظر: ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، 346/2.

5. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، المكتبة العصرية، بيروت، (1991م)، ص 609.

6. يُنظر: ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، 350/2.

7. شرح التسهيل، ابن مالك، هجر للطباعة والنشر، ط1 (1990م)، 373/2.

## المبحث الأول

## التأويل بالحذف والتقدير في القرآن الكريم:

نشأة النحو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم ولولا هذا القرآن ما نشأ هذا العلم الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من علوم العربية وآدابها .  
 - ولا يزال القرآن الكريم بحراً زاخراً، ومعيناً ثراً، يغدق بعطاياه على العالم والمتعلم، وما زال معجزة حار فيها الفكر البشري بدقة تعبيراته، وروعة أسلوبه، مما دفع العلماء الأجلاء إلى وضع أسس تحفظه من التحريف ، وتصونه من اللحن، فأدّى ذلك إلى وضع اللبنة الأولى لعلم النحو العربي ، وأخذ العلماء يصوغون قواعد هذا العلم، من خلال استقراء الكلام الفصيح ، وبناء الأحكام على الشائع منه ، فتشكلت لهم فيما بعد قواعد نحوية عديدة يسّرت تعليم النحو العربي. لكن عدداً من النصوص خالف هذه القواعد ، الأمر الذي اضطر النحويين إلى البحث عن وسيلة تسوغها لتتفق وإياها، ومن فكرة الاتفاق بين النصوص الفصيحة والقواعد النحوية، تشكلت البدايات الأولى للتأويل النحوي، الذي شكّل ظاهرة نحوية في تراث النحويين والمفسرين، فقد يجد النحويون صيغاً يجب بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أن تعمل، ومع ذلك ليس ثمة معمول لها، أو يجدون صيغاً تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير، ممّا اضطرهم إلى اصطناع التأويل سبيلاً للتقنين، ومنهجاً للتوفيق، واختلف نحاة الكوفة والبصرة في العديد من المسائل، وأورد كل منهم حجته فيما ذهب إليه، واحتج الكوفيون بعدة حجج، وكانت هذه الحجج آيات قرآنية، أو أبياتاً شعرية، وأحياناً يحتجون بكلام العرب وبالأحاديث الشريفة، وسأعرض المسائل التي احتج فيها الكوفيون بالآيات القرآنية وألاحظ كيف كان موقف البصريين من هذه الآيات التي تتصادم مع القواعد التي وضعوها وذلك بتأويلهم لها بالحذف والتقدير.

وهذه بعض المسائل التي رد فيها نحاة البصرة على الكوفيين بالحذف والتقدير.

- اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان<sup>(1)</sup>، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(2)</sup>، و"أول يوم" من الزمان، وردّ عليهم البصريون بأن ما احتجوا به لا حجة لهم فيه لأن التقدير: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه<sup>(3)</sup>، وكان وجه التأويل هنا الحذف.

<sup>1</sup> يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(52)، 312/1، ائتلاف النصر، الزبيدي، 50.

<sup>2</sup> سورة التوبة، الآية(108)، ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

<sup>3</sup> يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(54)، 318/1، أسرار العربية، الأنباري، ص273، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص143.

## التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين

- اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "إضافة الاسم إلى اسم يوافقته في المعنى"<sup>(1)</sup> فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾<sup>(2)</sup>، واليقين في المعنى نعت لـ "الحق"، لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، واحتجوا بالعديد من الآيات، قال تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿جَنَّتِ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغُرِيِّ﴾<sup>(5)</sup>، وردَّ عليهم البصريون بأن لا حجة لهم في هذه الآيات؛ لأنها محمولة على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه فالتقدير: ولدار الساعة الآخرة خير، حب الزرع الحصيد، بجانب المكان الغري<sup>(6)</sup>، وكان وجه التأويل هنا الحذف.

- اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه"<sup>(7)</sup> فذهب الكوفيون إلى أن (عليك، ودونك، وعندك)، في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيداً عندك، وعمراً عندك، وبكراً دونك)، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(8)</sup>، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله، فنصب (كتاب الله) بـ(عليكم)، فدلَّ على جواز تقديمه، وردَّ عليهم البصريون بأن الآية ليس فيها حجة لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بـ(عليكم)، وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه مقدر، والتقدير فيه: كتب كتاب الله عليكم، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه<sup>(9)</sup>، من هنا كان وجه التأويل هو التقدير.

<sup>1</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(61)، 11/2، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص54، شرح المفصل، ابن يعيش، 169. 167/2، شرح

الكافية، الرضي، 244/2، شرح الأشموني، الأشموني، 502/1، شرح التصريح، خالد الأزهرى، 33/2، مغني اللبيب، ابن هشام، ص583.

<sup>2</sup>. سورة الواقعة، الآية(95).

<sup>3</sup>. سورة يوسف، الآية(109)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

<sup>4</sup>. سورة ق، الآية (9)، ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾.

<sup>5</sup>. سورة القصص، الآية (44)، ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغُرِيِّ إِذْ قَضَيْتُنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرِ وَمَا كُنْتُ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾.

<sup>6</sup> يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(61)، 12/2، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص55، ويعتبرها ابن هشام من حذف الموصوف يُنظر: المغني، ص583.

<sup>7</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(27)، 200/1، أسرار العربية، الأنباري، ص165، ائتلاف النصر، الزبيدي، 34، 35، التبيين،

العكبري، ص373. 375. 461. 462/1.

<sup>8</sup>. سورة النساء، الآية(24)، ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

<sup>9</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(27)، 201/1، أسرار العربية، الأنباري، ص166، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص35.



1 - اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "هل يقع الفعل الماضي حالاً" (1) فذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، واحتج الكوفيون بقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (2) فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةً صُدُورُهُمْ﴾ (3) وردَّ عليهم البصريون بأن لا حجة لهم في هذه الآية وذلك بأن تكون صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً فيه: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع (4) ، من هنا كان وجه التأويل هو التقدير.

2 - اختلف نحاة الكوفة والبصرة في "العطف على الضمير المخفوض" (5) ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار وذلك نحو: مررت بك وزيد أمس، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، واحتج الكوفيون بقوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (6) ، بالخفض (7) وردَّ عليهم البصريون بأن لا حجة لهم فيه لأن قوله "والأرحام" مجرور بباء مقدره غير المفظوظ بها، والتقدير: وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها (8) ، من هنا كان وجه التأويل هو الحذف والتأويل.

1. يُنظر المسألة في: الإنصاف، الأنباري، م(32)، 219/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 28/29/2، شرح الكافية، الرضي، 45/2، شرح الأشموني، الأشموني، 439/1، التبيين، العكبري، ص386، الباب، العكبري، 293/1، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص124.

2. سورة النساء، الآية(89)، ﴿إِنَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِئَاتٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يقاتلوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقاتلوكم فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمَّ يقاتلوكم وَالْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾.

3. وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي ، جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري، 270/4.

4. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(32)، 220/1، التبيين، العكبري، ص389، وردَّ البصريون على الكوفيين في هذه المسألة أيضاً بالتأويل وذلك بحمل الآية على وجه أخرى.

5. يُنظر المسألة في: الإنصاف، الأنباري، م(34)، 34/2، م(65)، شرح المفصل، ابن يعيش، 282/2، شرح الكافية، الرضي، 336/2، شرح التصريح، الأزهرى، 152/2، شرح الأشموني، 2 الأشموني، /118، حاشية الصبان، الصبان، 68/3، ائتلاف النصر ، الزبيدي، 62، 63، الباب، العكبري ، 432، 433/1.

6. سورة النساء، الآية(1)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

7. وهي قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيات، وقرأ الباقر بالنصب، يُنظر: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2(1404هـ-1984م) ص93، وقال أبو حيان: (قَرَأَهَا كَذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَهَتَادَةٌ، وَالتَّغَيْبِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ، وَالنَّاعِمَشُّ، وَأَبِي رَزِينٍ، وَحَمَزَةُ) البحر المحيط في التفسير (2/ 387)

8. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(65)، 37/2، الباب، العكبري، 433/1، ولقد ردَّ البصريون على الكوفيين في هذه المسألة أيضاً بالتأويل بالحمل على وجه آخر .

## التأويل بالحدف والتقدير عند النحاة البصريين

واحتج الكوفيون أيضاً بقوله ﷺ: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾<sup>(1)</sup> (المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك)، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك، وردَّ عليهم البصريون بأنه لا حجة لهم فيه؛ لأننا لا نسلم أنه في موضع جر، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل، وتقديره: أعني المقيمين، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف<sup>(2)</sup>، من هنا كان وجه التأويل هو التقدير.

– اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة"<sup>(3)</sup> فذهب الكوفيون إلى أن هذا "وما أشبهه من أسماء الإشارة، يكون بمعنى الذي" والأسماء الموصولة، نحو: هذا قال ذاك زيد، أي: الذي قال ذاك زيد، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة، فاحتج الكوفيون بقوله ﷺ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(4)</sup> والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم: مبتدأ، وهؤلاء: خبره، وتقتلون: صلة هؤلاء، واحتجوا أيضاً بقوله ﷺ: ﴿هَآؤُنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(5)</sup> والتقدير فيه: هآؤنتم الذين جادلتهم عنهم، فأنتم: مبتدأ، وهؤلاء: خبره، وجادلتهم: صلة هؤلاء. وردَّ عليهم البصريون أن يكون "هؤلاء" منادى مفرداً، والتقدير فيه: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون" و"تقتلون" هو الخبر، ثم حذف حرف النداء<sup>(6)</sup> كما قال ﷺ: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكَ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾<sup>(7)</sup>. وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقوله ﷺ: ﴿هَآؤُنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ

1. سورة النساء، الآية (162)، ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

2. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(65)، 38/2.

3. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(103) 236/2، شرح الأشموني، 2 الأشموني، 139، حاشية الصبان، 3 الصبان، 201/200، شرح التصريح، خالد الأزهرى، 2/208، شرح المفصل، ابن يعيش، 1/431/364، شرح الكافية، الرضي، 1/426، اثتلاف

النصرة، الزبيدي، م(59)، فصل الأسماء، ص67.

4. سورة البقرة، الآية (84).

5. سورة النساء، الآية (109)، ﴿هَآؤُنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾.

6. ولكن أبا حيان في تفسيره لا يسند هذا الوجه للبصريين وإنما هو قول بعض المعربين ويرى أن هذا الوجه لا يجوز عند البصريين، ويعلل ذلك بأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء، يُنظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب

العلمية، لبنان، بيروت، ط(1422هـ-2001م)، 1/458.

7. سورة يوسف، الآية (29)، ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكَ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾.

الدُّنْيَا) وحذف حرف النداء كثير في كلامهم<sup>(1)</sup>، ولكن - حتى مع القول بجوازه - يوصف بالقلّة مع اسم الإشارة والاسم الموصول واسم الجنس والكثرة مع غير هذه الثلاثة، من هنا كان وجه التأويل هو الحذف.

- اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "العطف على اسم" إنَّ بالرفع قبل مجيء الخبر<sup>(2)</sup>، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع قبل تمام الخبر على كل حال، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(3)</sup>، حيث عطف (والصابئون) على موضع "إن" قبل تمام الخبر الذي هو قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وردَّ عليهم البصريون بأن الاحتجاج بهذه الآية لا يجوز، وتأويلها بأن تجعل قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ خبراً للصابئين والنصارى، وتضمّر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى<sup>(4)</sup>، وكان وجه التأويل هنا هو التقدير.

### المبحث الثاني

#### التأويل بالحذف والتقدير في الحديث الشريف:

علم الحديث هو الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، فهو أفضل العلوم، وأعلىها منزلة، لأنه وحيٌّ من الله عزَّ وجلَّ، مكملٌ لدينه، متممٌ لشريعته، ولا غنى لمسلم عن فهمه وأتباعه، وهو إما مبين ومفصل لحكم عام جاء في القرآن، أو مؤكد له، أو مشرع لحكم جديد لم يرد فيه؛ لذا كان الحديث جديراً بأن يتقدم - بعد القرآن - سائر ما يمكن الاستدلال به. فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يتح مثله لرواية الشعر والنثر، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية ما يعطيها المكان الثاني من الأصالة في الفصحى، لتأخذ موضعها من الأدلة، إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا - بعد القرآن - للعربية في عصر المبعث ومدرسة النبوة التي يمثلها المصطفى عليه الصلاة والسلام وصحابته التابعون، ولتقدير حرمة وجلال مكانته - إذ هو السنة النبوية، والمصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم مباشرة - وضع علماء الحديث منذ عصر التدوين ضوابط مشددة لروايته.

<sup>1</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(103)، 238/2، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص68، وردَّ البصريون على الكوفيين في هذه المسألة أيضاً بالتأويل بالفصل والاعتراض، وبالحمل على وجوه أخرى.

<sup>2</sup>. يُنظر المسألة في: الكتاب، سيبويه، 155/2، الإنصاف، الأنباري، م(23)، 167/1، أسرار العربية، الأنباري، ص152، اللباب، العكبري، 1/214.212، التبيين، العكبري، ص341، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص167، شرح الأشموني، الأشموني، 1/244، حاشية الصبان، الصبان، 1/413، شرح المفصل، 4 ابن يعيش، /544، شرح الكافية، الرضي، 4/356.355.

<sup>3</sup>. سورة المائدة، الآية(69).

<sup>4</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(23)، 169/1، أسرار العربية، الأنباري، ص153، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص168.

## التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين

- ولقد اختلف نحاة الكوفة والبصرة في العديد من المسائل، وأورد كل منهم حجته فيما ذهب إليه، واحتج الكوفيون بعدة حجج، وكانت من بين هذه الحجج الأحاديث الشريفة، وسأعرض للمسائل التي احتج فيها الكوفيون بالأحاديث الشريفة وأتبع موقف البصريين من هذه الأحاديث التي تتصادم مع قواعدهم التي وضعوها وتأويلهم لها بالحذف والتقدير.

- ومن الأحاديث التي جاءت محمولة على هذا التأويل عند ابن هشام قول النبي - ﷺ : "التمس ولو خاتماً من حديد"<sup>(1)</sup>، ف"خاتماً" خبر لكان محذوفة هي واسمها، والتقدير: التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد<sup>(2)</sup>.

- ومن ذلك قول النبي - ﷺ : "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"<sup>(3)</sup>، قال ابن هشام: "فاسمها ضمير الشأن محذوف، والأصل إنه أي الشأن كما قال"<sup>(4)</sup>، وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره<sup>(5)</sup>.

وقال ابن مالك: "ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره،... وحمله الكسائي (أي الحديث) على زيادة "من" وجعل "أشد الناس" اسماً، و"المصورون" خبراً، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن وقد حذف كما حذف في: إن بك زيد مأخوذ، لأن زيادة (من) مع اسم إن غير معروفة"<sup>(6)</sup>.

- وأول على ذلك قول النبي - ﷺ : "إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي"<sup>(7)</sup>، يرى ابن مالك أن "إذا" وقعت مفعولاً<sup>(8)</sup>، وخرج الحديث بأن "إذا" ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم، وتقديره شأنك ونحوه<sup>(9)</sup>.

1. جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إني وهبت نفسي لك، فقامت طويلاً فقال رجل زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة قال: هل عندك من شيء تصدقها) قال ما عندي إلا إزارى فقال: (إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك فالتمس شيئاً) فقال ما أجد شيئاً فقال: (التمس ولو خاتماً من حديد) فلم يجد فقال: (أمعك من القرآن شيء) قال: نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال: (زوجناكها بما معك من القرآن)، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب السلطان ولي، 5/1973، ح4842.

2. يُنظر: المغني، ابن هشام، 261.

3. أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب التصاوير، 5/504، ح(9794).

4. المغني، ابن هشام، 313-279-43.

5. يُنظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي، تعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2(1996م)، 4/376.

6. شرح التسهيل، ابن مالك، 2/13.

7. حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه و

سلم (إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي) قالت فقلت من أين تعرف ذلك؟ فقال (أما إذا كنت عني راضية فإنك تقولين لا ورب محمد وإذا كنت غضبي قلت لا ورب إبراهيم) قالت قلت أجل والله يا رسول الله ما أهرج إلا اسمك، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب غير النساء ووجدهن، 5/2004، ح(4930).

8. يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 2/210.

9. يُنظر: المغني، ابن هشام، 98.

- وحمل على ذلك أيضاً حديث النبي ﷺ: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه"<sup>(1)</sup>، قال سيبويه: "فيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجه واحد فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون والأبوان مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما كأنه قال حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه، والوجه الآخر أن تعمل يكون في الأبوين ويكون هما مبتدأ وما بعده خبراً له، والنصب على أن تجعلهما فصلاً"<sup>(2)</sup>.

وهذا ما أوضحه الرضي بقوله: "فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن في (يكون) ضمير الشأن.

والثاني: أن فيه ضمير المولود، وقوله: (أبواه هما اللذان)، جملة خبر كان في الوجهين.

والثالث: أن يكون (أبواه) اسم كان وقوله: (هما اللذان) جملة خبر كان، وروي: (هما اللذين)، فـ(أبواه) اسم كان، و(اللذين) خبره، و(هما) فصل"<sup>(3)</sup>.

وقال ابن هشام: "إن قدر في (يكون) ضمير لـ(كل) فأبواه مبتدأ، وقول (هما) إما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه، وإما فصل، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، واللذان خبر أبواه، وإن قدر (يكون) خالياً من الضمير فأبواه اسم يكون، و(هما) مبتدأ أو فصل أو بدل، وعلى الأول فاللذان بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء"<sup>(4)</sup>.

- وحمل على ذلك حديث رسول الله ﷺ: "واجعله الوارث منا"<sup>(5)</sup>، ووجهه ابن يعيش على إضمار المصدر، كأنه قال: واجعل الوارث منا أي: أعضائنا إشارة إلى السمع والبصر جعلاً، ثم كني عن الجعل<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب من اسمه علي، 4/227، ح(4050) بلفظ مختلف: (كل مولود يولد على الفطرة حتى

يكون أبواه يهودانه وينصرانه)

<sup>2</sup> - الكتاب، سيبويه، دار الجيل، بيروت، ط1، 2/394.

<sup>3</sup> - شرح الكافية، الرضي، 2/463.

<sup>4</sup> - المغني، ابن هشام، 465.

<sup>5</sup> - حدثنا علي بن حنبل أخبرنا ابن المبارك أخبرنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن خالد بن أبي عمران أن ابن عمر قال قلماً كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء الكلمات لأصحابه "اللهم اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا واجعل ثأرنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا"، أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا جلس في مجلس

كثر فيه لفظه، 6/106، ح10234.

<sup>6</sup> - يُنظر شرح المنفصل، ابن يعيش، للزمخشري، تحقيق د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1

(2001م) 1/307.

## التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين

### المبحث الثالث

#### التأويل بالحذف والتقدير في كلام العرب :

كلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة، ويراد به "ما سمع من أشعارهم وأمثالهم وما جرى في مخاطباتهم، وهو المصدر الشامل للاستشهاد، وأهم العناصر التي اعتمد عليها علماء اللغة بصفة رئيسة في بناء القواعد والاحتجاج لها"<sup>(1)</sup>.

وعند تتبع مسائل الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة نلاحظ اعتماد المدرستين على الشعر أكثر من القرآن والحديث.

- واختلف نحاة الكوفة والبصرة في العديد من المسائل، وأورد كل منهم حجته فيما ذهب إليه، واحتج الكوفيون بعدة حجج، وكانت من بين هذه الحجج الأبيات الشعرية والأمثال، وسأتعرض للمسائل التي احتج فيها الكوفيون بكلام العرب (شعر ونثر)، وأتبع موقف البصريين من الأبيات والأمثال التي تتصادم مع قواعدهم التي وضعوها، وتأويلهم لها بالحذف والتقدير.

وهذه بعض المسائل التي رد فيها نحاة البصرة على الكوفيين بالحذف والتقدير - اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "إبراز الضمير إذا جرى على غير صاحبه"<sup>(2)</sup> فذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : " هند زيد ضاربه هي" لا يجب إبرازه، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه، واحتج الكوفيون بقول الشاعر:

وَأَنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكَ وَدَوْنُهُ      ❖❖❖      مَنِ الْأَرْضِ مَوْمَاءُ وَيَبْدَاءُ سَمَلَقُ  
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ      ❖❖❖      وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مَوْقُوقٌ<sup>(3)</sup>

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال "محقوقة أنت"، ورد عليهم البصريون بأنه لا حجة لهم في هذا البيت؛ لأنه محمول على الاتساع والحذف، والتقدير فيه: لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه . واحتجوا أيضاً بقول الشاعر:

1. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، د. عبد الفتاح حسن علي البجة ، دار الفكر ، الأردن ، ط1 ، (1419هـ / 1998م) ، 64.

2. يُنظر هذه المسألة في الإنصاف ، الأنباري، 66/1، م(8)، التبيين ، العكبري، ص259، اللباب، العكبري، 1/138، 137، شرح الكافية ، الرضي، 436/2، ائتلاف النصر ، الزبيدي، ص76، 75، شرح التصريح ، الأزهرى، 1/161، شرح الأشموني ، الأشموني، 1/152 ، الخزانة ، البغدادي، 3/291، 5/291.

3. البيتان من البحر الطويل للأعشى في : ديوانه، ص124 ، 125 ، الإنصاف، الأنباري ، 1/66، لسان العرب ، ابن منظور ، (حقوق)، 3/257، خزانة الأدب ، البغدادي، 3/252، 5/291 .

موماء : صحراء واسعة ، أسرى : سار ليلاً ، البيداء : الصحراء ، سملق : قفر لا نبات فيها.

موضع الشاهد بقوله (لمحقوقة) حيث وقعت خبراً لإن في أول البيتين، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه ومع ذلك لم يبرز الضمير معه، ولو أبرزه لقال لمحقوقة أنت.

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا ❖❖❖ كَمَا صَدِيءَ الْحَدِيدِ عَلَى الْكَمَاةِ<sup>(1)</sup>

فترك إبرازه، ولو أبرزه لقال "متقلديها هم"، وردَّ عليهم البصريون بأنه لا حجة لهم في هذا البيت أيضاً؛ لأن التقدير فيه: ترى أصحاب أرباقهم، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه<sup>(2)</sup>.  
اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "نعم وبئس"، أفعلان هما أم اسمان؟<sup>(3)</sup> فذهب الكوفيون إلى أن "نعم وبئس" اسمان مبتدآن، وذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، واحتج الكوفيون بقول الشاعر:

أَلَسْتُ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ ❖❖❖ أَخَا قَلْبٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُصْرِمًا<sup>(4)</sup>

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال: "نعم السير على بئس العير" وحكى أبو بكر ابن الأنباري عن ثعلب عن الفراء أن أعرابياً بشر بمولود فقيل له: نعم المولودة مولدتك! فقال: "والله ما هي بنعم المولودة: نصرتها بكاء، وبرها سرقة" فأدخلوا عليهما حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء<sup>(5)</sup>.

وردَّ عليهم البصريون بأن ليس لهم فيه حجة؛ لأن الحكاية فيه مقدره، والتقدير: ألسنت بجار مقول فيه نعم الجار، ونعم السير على غير مقول فيه بئس العير، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> البيت من البحر الوافر بلا نسبة في الإنصاف، م(4)، 52/1.

والأرباق: جمع رِبْقٍ، وأصله الحبل والحلقة التي تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع، ومتقلديها أي جاعليها في أعناقهم في موضع القلادة، والكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكفي، أي المستتر الذي غطى وجهه. وموضع الشاهد قوله "متقلديها" وهو مفعول ثانٍ ليرى، وأصل المفعول الثاني لأرى خير، والمفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر، والخبر هنا جار على غير مبتدئه ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ولو أبرزه لقال "متقلديها هم" فدل ذلك على أن إبراز الضمير ليس واجباً، وهذا هو رأي الكوفيين، ويرى البصريون وجوب الإبراز.

<sup>2</sup> يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 68/1، م(8)، ائتلاف النصره، الزيدي، 76، التبيين، العكبري، 262، اللباب، العكبري، 138/1.

<sup>3</sup> يُنظر المسألة في: الإنصاف، الأنباري، 97/1، م(14)، أسرار العربية، الأنباري، ص106.96، التبيين، العكبري، ص274، اللباب، العكبري، 180/1، ائتلاف النصره، الزيدي، م(4)، ص115، الأصول، ابن السراج، 117/1، حاشية الصبان، الصبان، 40/3، شرح الرضي على الكافية، الرضي، 238/4، شرح الأشموني، الأشموني، 29/2، شرح التصريح، خالد

الأزهري، 94/2، شرح المفصل، ابن يعيش، 389/4.

<sup>4</sup> البيت من البحر الطويل لحسان بن ثابت، في: الإنصاف، الأنباري، 98/1، م(14)، ائتلاف النصره، الزيدي، 115، شرح المفصل، ابن يعيش، 390/4، ابن وبلا نسبة في: أسرار العربية، 97.

يؤلف يجعله يألف ويعتاد، أخو قلة: المقل، الفقير، المصرم: المقطوع، المعدم: وأصلها من الناقة المصرية التي انتقع لبنها وجف ضرعها. والشاهد فيه: "بنعم" حيث دخلت الباء على نعم وهذا دلالة الاسمية، لا الفعلية كما يقول البصريون.

<sup>5</sup> يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 97/1، م(14)، أسرار العربية، 97، التبيين، العكبري، ص276، اللباب، 180/1، ائتلاف النصره، الزيدي، 115.

<sup>6</sup> يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 108.109/1، م(14)، ائتلاف النصره، الزيدي، 117، التبيين، العكبري، 279.

## التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين

واستشهد الكوفيون أيضاً بقول العرب: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية، لأن النداء من خصائص الأسماء<sup>(1)</sup>، وردَّ عليهم البصريون بأن المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت<sup>(2)</sup>.

- اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "رافع الخبر بعد (إن) المؤكدة"<sup>(3)</sup> فذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو "إن زيدا قائم" وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر، واحتج الكوفيون بأن الذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، قال الشاعر:

لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا ❖❖❖ إني إنَّ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا<sup>(4)</sup>

فنصب بـ "إن".

وردَّ عليهم البصريون بأن الخبر هاهنا محذوف<sup>(5)</sup>، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً، إني أدلُّ، إذن أهلك أو أطيراً، وحذف الفعل الذي هو الخبر: لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذا ما دخلت على الخبر<sup>(6)</sup>.

- اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "القول في نداء الاسم المحلى بأل"<sup>(7)</sup> فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى عدم الجواز، واحتج الكوفيون بقول الشاعر:

<sup>1</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 98/1، م(14)، أسرار العربية، 97، التبيين، العكبري، ص276، اللباب، 180/1، ائتلاف النصر، الزبيدي، 116.

<sup>2</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 112/1، م(14)، أسرار العربية، 101، التبيين، العكبري، 278، اللباب، 182/1، ائتلاف النصر، الزبيدي، 117.

<sup>3</sup>. يُنظر المسألة: الأصول، ابن السراج، 279/1، الإنصاف، الأنباري، م(22)، 160/1، أسرار العربية، الأنباري، 150، شرح المفصل، ابن يعيش، 254/1، 255، خالد شرح التصريح، الأزهرى، 210/1، 211، العكبري، اللباب، 208/1، التبيين، ص337، ائتلاف النصر، الزبيدي، م(46)، فصل الحروف، ص166، الجنى الداني، المرادي، ص393.

<sup>4</sup>. الرجز بلا نسبة في: الإنصاف، الأنباري، 160/1، م(22)، شرح المفصل، ابن يعيش، 227/4، الجنى الداني، المرادي، 362، خزانة الأدب، البغدادي، 456-460/8، شرح التصريح، خالد الأزهرى، 234/2، لسان العرب، ابن منظور، (شطر)، 118/7، مغني اللبيب، ابن هشام، 26.

الشطير: البعيد والغريب، أهلك: أموت، أطير: أذهب بعيداً.

الشاهد فيه قوله: "إني إذن أهلك" حيث نصب الفعل المضارع "أهلك" بعد "إذن" مع أنها ليست مصدرية، بل مسبوقه بـ "إني"، وقيل: إنها ضرورة، وقيل خبر "إن" محذوف، و"إن واقعة في صدر جملة مستأنفة.

<sup>5</sup>. وقد ردَّ البصريون على الكوفيين في هذه المسألة أيضاً بالشذوذ، وبالتأويل بحملها على وجوه أخرى غير الحذف.

<sup>6</sup>. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، م(22)، 160/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 227/4، خالد شرح التصريح، الأزهرى، 293/1، العكبري، اللباب، 208/1، التبيين، 338، ائتلاف النصر، الزبيدي، م(46).

<sup>7</sup>. يُنظر المسألة في: الكتاب، سيبويه، 195-19/2، المقتضب، المبرد، 243/4، أسرار العربية، الأنباري، 230، الإنصاف، 287/1، م(46)، التبيين، العكبري، 444، اللباب، العكبري، 334/1، شرح الرضي، الرضي، 373/1، شرح الأشموني، الأشموني، 147/2، شرح التصريح، خالد الأزهرى، 173/2، ائتلاف النصر، الزبيدي، 46.



فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا ❖❖❖ إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا (1)

فقال: "يا الغلامان" فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، وقال الآخر:

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي ❖❖❖ وَأَنْتَ بَخِيلَةٌ بِالوَدِّ عَنِّي (2)

فقال: "يا التي" فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، فدل على جوازه، ورد عليهم البصريون بأن لا حجة لهم فيهما؛ لأن التقدير: "فيا أيها الغلامان"، "يا أيها التي"، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه (3).

اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة هل تنصب لام الجحود بنفسها وهل يتقدم معمول منصوبها عليها؟ (4) فذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل أن مقدره بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها، واحتج الكوفيون بقول الشاعر:

لَقَدْ عَدَلْتَنِي أَمْ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُنْ ❖❖❖ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا (5)

أراد "ولم أكن لأسمع مقالتها" وقد منسوب لأسمع عليه، وفيه لام الجحود فدل على جوازه، ورد عليهم البصريون بأنه لا حجة لهم فيه؛ لأن مقالتها منسوب بفعل مقدر، كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، ثم بين ما أضمير بقوله "لأسمعا" (6).

1. الرجز بلا نسبة في: أسرار العربية، الأنباري، 230، الإنصاف، الأنباري، 287/1، م(46)، الخزانة، البغدادي، 294/2، المبرد، المقتضب، 243/4، التبيين، العكبري، 446، ائتلاف النصر، الزبيدي، 46، شرح المفصل، ابن يعيش، 345/1، وروي بـ"تفتابانا شرا"

الشاهد فيه قوله: "فيا الغلامان" حيث جمع حرف النداء "يا" مع "أل" التعريف، وهذا غير جائز إلا في الشعر.

2. البيت من البحر الوافر بلا نسبة في: أسرار العربية، الأنباري، 230، خزانة الأدب، البغدادي، 293/2، الكتاب، سيبويه، 197/2، لسان العرب، ابن منظور، (لتا)، المقتضب، المبرد، 241/4، التبيين، العكبري، 445.

تيمته: دللته لكثرة عشقه لها، الود: الحب.

والشاهد فيه قوله: "يا التي" حيث دخلت "يا" على "التي" ودخل حرف النداء على ما فيه "أل" لا يجوز عادة إلا على لفظ الجلالة، ودخلها هنا شاذ للضرورة.

3. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 289/1، م(46)، أسرار العربية، الأنباري، 230، ائتلاف النصر، الزبيدي، 46.

4. يُنظر المسألة في: الإنصاف، الأنباري، 137/2، م(82)، شرح المفصل، ابن يعيش، 243/4، شرح الكافية، الرضي، 79/4.

5. البيت من البحر الطويل بلا نسبة في: الإنصاف، الأنباري، 137/2، م(82)، شرح المفصل، ابن يعيش، 243/4، شرح الكافية، الرضي، 79/4، الخزانة، البغدادي، 579/8، شرح التصريح، خالد الأزهرى، 236/2.

عدل: لام وعاتب.

الشاهد فيه قوله: "مقالتها" أراد "ولم أكن لأسمع مقالتها" وقد منسوب لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فدل على جواز ذلك.

6. يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 139/1، م(82)، شرح المفصل، ابن يعيش، 243/4، شرح الكافية، الرضي، 80/4، الخزانة، البغدادي، 579/8، شرح التصريح، خالد الأزهرى، 236/2.

## التأويل بال حذف والتقدير عند النحاة البصريين

. اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة "تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً"<sup>(1)</sup> فذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى عدم الجواز، واحتج الكوفيون بقول الشاعر:  
أَتَهَجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ❖❖❖ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟<sup>(2)</sup>  
وجه الدليل أنه نصب "نفساً" على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو "تطيب"، لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً؛ فدل على جوازه، ورد عليهم البصريون بأن لا حجة لهم فيه لأنه نصب "نفساً" بفعل مقدر، كأنه قال: أعني نفساً، لا على التمييز<sup>(3)</sup>.  
ولقد رد البصريون على الكوفيين بالحذف في مواضع كثيرة لا يتسع المجال لذكرها<sup>(4)</sup>.

### الخاتمة

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن أعانني على إتمام هذا البحث الذي درست فيه "التأويل ومنهجه عند البصريين" وقد سعيت أن أوفي الموضوع حقه وأصل به إلى ما أستطيع من غاية لأجني منه النتائج والتي من بينها :

- 1- استخدام النحاة للتأويل يمتد امتداداً مباشراً من مدلوله اللغوي فهم لا يلجأون إليه إلا عند مخالفة اللفظ، أو مخالفة التركيب لظاهر المعنى أو الأصل النحوي.
- 2- الحذف والتقدير والإضمار والاستتار والتعليق كلمات تحمل معنى واحداً عند الإطلاق، وأكثر ما يستعمل لهذا المعنى هو الحذف والتقدير.
- 3- يهدف التأويل بالحذف إلى صحة القواعد وسلامة النصوص.
- 4- الخلاف واطراد القواعد والحفاظ على المعنى من أهم أسباب التأويل بالحذف .
- 5- الحذف من أكثر وسائل التأويل استخداماً للرد على شواهد الكوفيين.
- 6- استخدام البصريين للتأويل بالحذف كان أكثره في الأبيات الشعرية يليها القرآن الكريم ثم الحديث الشريف .

1- يُنظر المسألة في: المقتضب، المبرد، 36/3، الخصائص، ابن جنبي، 366/2، الإنصاف، الأنباري، 324/2، م(120)، أسرار العربية، ص196، التبيين، العسكري، ص396، اللباب، 300/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 41/42، ائتلاف النصر، الزبيدي، ص38، شرح الأشموني، الأشموني، 448/1 .

2- البيت من البحر الطويل يُنظر في: الخصائص، ابن جنبي، 366/2، الإنصاف، الأنباري، 324/2، م(120)، شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 248/2، شرح الأشموني، الأشموني، 448/1.

محل الشاهد: (وما كان نفساً بالفراق تطيب) فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب، ونفساً تمييز نسبة وهذا غير جائز عند البصريين.

3- يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 326/2، م(120)، أسرار العربية، 197، التبيين، العسكري، 397، اللباب، 301/1.

4- يُنظر: الإنصاف، الأنباري، 204/1، م(27)، 222/1، م(32)، 238/1، م(36)، 321/1، م(54)، 326/1، م(55)، 12/2، م(61)، 21/2، م(62)، 31/2، م(64)، 41/2، م(65)، 50/2، م(67)، 116، 117/2، م(77)، 166/2، م(87)، 243/2، م(104).

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم ، رواية حفص ، مصحف المدينة المنورة .
2. ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1(1407هـ . 1987م).
3. أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري، تحقيق:محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د.ط
- 4.الأصول،دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو - فقه اللغة - البلاغة)،تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط(1425هـ . 2004م) .
5. أصول التفكير النحوي، د.علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، كلية التربية، ط(1973م).
- 6.الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3(1988م).
- 7.أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء العلم الحديث، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط4(1410هـ . 1989م).
- 8.أصول النحو العربي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الكويت ، ط(2000م).
- 9.الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط9(1990م).
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط .
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- 12.التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكات، ط1(1421هـ . 2000م).
13. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق د.زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجميل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط(1422هـ . 2001م).
- 41.التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2(1404هـ . 1984م).

## التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين

15. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3(1997).
16. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الشرييني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ط(1428هـ. 2007م).
17. سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط1(1411هـ. 1991م).
18. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط(1336هـ. 1918م).
19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط.
20. شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي مختون، هجر، ط1(1990م).
21. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار الفكر، د.ط.
22. شرح الرضي على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2(1996م).
23. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1(1422هـ. 2001م).
24. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان، ط1(1956م).
25. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، تحقيق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق، ط3(1407هـ. 1987م).
26. ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم)، تقديم أ.د. عبده الراجحي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة.
27. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، د. عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر، الأردن، ط1، (1419هـ / 1998م).
28. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت.
29. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، دار الجيل، بيروت، ط1.

30. الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، أبو البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2 (1419هـ - 1998م).
31. لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3 (1413هـ - 1993م).
32. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليحات، دار الفكر، دمشق، ط1 (1995م).
33. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، وغيره، دار التراث، القاهرة، ط3.
34. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ط (1415هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
35. المعجم المفصل في النحو العربي، د.عزيزة فؤال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1413هـ/ 1992م).
36. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن مبارك، د.محمد علي حمد الله دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1 (1425هـ - 1426هـ - 2005م).
37. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.